

Distr.: General  
27 September 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 114 (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات  
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

## رسالة مؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى أن حكومة جمهورية الصين الشعبية قررت الترشح لعضوية مجلس  
حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 في الانتخابات المزمع إجراؤها في نيويورك خلال الدورة الثامنة والسبعين  
للجمعية العامة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وعلا بقرار الجمعية العامة 251/60، يشرفني أن أحيل إليكم المذكرة المرفقة طيه التي تتضمن  
تعهدات الصين الطوعية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البند 114 (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) دجانغ جون

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم

لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

### مذكرة بشأن التعهدات والالتزامات

قررت حكومة جمهورية الصين الشعبية الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2024-2026. وستُجرى الانتخابات في نيويورك خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وتنتهج الصين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نهجا محوره الشعب وتؤمن بأن حق الإنسان الأسمى هو أن ينعم الشعب بحياة يحظى فيها بالهناء. وتتبع الصين مسارا للنهوض بحقوق الإنسان ينسجم مع روح العصر ويتناسب مع ظروف الأمة، وقد حققت إنجازات تاريخية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واحترام حقوق الإنسان وحمايتها مكرسان في دستور الحزب الشيوعي الصيني وفي دستور جمهورية الصين الشعبية، كما أنهما مدرجان في خطط الصين الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعكف الصين حاليا على تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن حقوق الإنسان (2021-2025)، وهي بذلك إحدى الدول القليلة التي صاغت ونفذت خطط عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان طيلة أربع فترات متتالية. وقد وفّت الحكومة الصينية بما قطعته على نفسها من تعهدات والتزامات خلال حملتها الأخيرة للانضمام إلى عضوية المجلس، وتشمل ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- تحظى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصيني بحماية أفضل - لقد حققت الصين نصرا حاسما على الفقر في أشرس معركة يخاض ضده في تاريخ البشرية، حيث قضت على الفقر المدقع في أرضها نهائيا. وانتُشل من براثن الفقر ما مجموعه 832 مقاطعة فقيرة وقرابة 100 مليون من سكان الأرياف الفقراء. وحققت الصين مستوى متوسطا من الرخاء في جميع المناطق وفي جميع أنحاء البلد. كما حققت الصين الغاية المتمثلة في القضاء على الفقر المنصوص عليها في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 قبل 10 سنوات من موعدها المحدد، وساهمت في الحد من الفقر على الصعيد العالمي بأكثر من 70 في المائة.

وتطبق الصين فلسفة جديدة قوامها التنمية المبتكرة والمنسقة والخضراء والمتسمة بالانفتاح والقائمة على المشاركة، وتعمل على تشجيع دينامية إنمائية جديدة. وقد ارتفعت قوتها الاقتصادية إلى مستوى غير مسبوق. ففي عام 2022، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 121 تريليون يوان، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 85 698 يوان. وبلغت نسبة المقيمين الدائمين في المناطق الحضرية من مجموع السكان 65,2 في المائة. وتعمل الصين من منطلق اعترافها بأن المياه النقية والجبال المورقة هي أصول لا تُقدر بثمن، وقد شرعت في مسار تنمية خضراء خفيفة الكربون عالية الجودة تعطي الأولوية للحفاظ على البيئة الإيكولوجية. وتتصدر الصين العالم في تنمية الطاقة المتجددة واستخدامها، وفي إنتاج وبيع مركبات تعمل بالطاقات الجديدة، وفي الغابات المزروعة. وقد باشرت سوق تجارة الكربون الوطنية في الصين العمل، وهي أكبر سوق في العالم للتجارة برخص إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة.

وتعمل الصين على حماية وتحسين رفاه شعبها من خلال التنمية. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في الصين إلى 78,2 سنة، ويتمتع شعبها بإحدى أحسن المؤشرات الصحية الأساسية من بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. وبلغ عدد أصحاب النشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية في الصين 460 مليون نسمة، وهو ما يمثل زيادة سنوية تفوق 12 مليون في المتوسط. وقد أنشأت الصين أكبر نظام على مستوى العالم للتعليم وللضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وبلغت التغطية بالتعليم الإلزامي والتعليم قبل المدرسي في الصين متوسطً مستواها في البلدان المرتفعة الدخل. ويغطي نظام تأمينها الأساسي لكبار السن 1,05 بليون نسمة ويغطي نظام تأمينها الصحي الأساسي 1,346 بليون نسمة على التوالي، ويمثل ذلك نسبة 95 في المائة من مجموع السكان. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، تمسكت الصين بمبدأ وضع الناس وحياتهم في المقام الأول. وبذلت الصين كل ما في وسعها لحماية حياة وصحة شعبها، وأطلقت في الوقت نفسه أيضا أكبر مساعدة إنسانية عالمية شهدتها التاريخ. فقد أرسلت الصين لوازم طبية إلى أكثر من 150 دولة، وقدمت إلى بقية العالم أكثر من 2,2 بليون جرعة من اللقاحات، ونفذت مع دول أخرى عمليات إنتاج مشترك للقاحات.

• **تحظى الحقوق المدنية والسياسية للشعب الصيني بحماية تامة** - طورت الصين بشكل شامل الديمقراطية الشعبية المتكاملة العمليات، وأحرزت تقدما شاملا في تحسين مؤسسات ومعايير وإجراءات الديمقراطية الاشتراكية، ونهضت بالديمقراطية الاستشارية الاشتراكية عن طريق توسيع المشاركة. وعززت الصين الأسس التي تقوم عليها إدارة الشعب للبلد، وضخت حيوية جديدة في الديمقراطية على المستوى المجتمعي. وتجمع الديمقراطية الشعبية المتكاملة العمليات في الصين الديمقراطية ذات المنحى الإجرائي بالديمقراطية الموجهة نحو النتائج، والديمقراطية الإجرائية بالديمقراطية الموضوعية، والديمقراطية المباشرة بالديمقراطية غير المباشرة، والديمقراطية الشعبية بإرادة الدولة. إنها ديمقراطية تغطي جميع جوانب العملية الديمقراطية وجميع قطاعات المجتمع. وهي الديمقراطية الأوسع نطاقا والأكثر صدقا وفعالية. وقد وضعت الصين النظم والمؤسسات التي تضمن ممارسة الناس لحقهم في الحصول على المعلومات وحقهم في المشاركة والتعبير وممارسة الرقابة، ودأبت على تحسينها. وفي تموز/يوليه 2023، أطلقت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الثالث عشر والرابع عشر مشاورات عامة عبر الإنترنت بشأن ما مجموعه 154 مشروع قانون، وتلقت 3,37 ملايين ردود من أكثر من 1,1 مليون شخص قدموا وجهات نظرهم وتعليقاتهم على مشاريع القوانين تلك. وأنشأت لجنة الشؤون التشريعية التابعة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني 33 مكتبا محليا للتوعية التشريعية في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى إنشاء أكثر من 500 مكتب للتوعية التشريعية على مستوى المقاطعات أو في البلديات ذات المقاطعات الفرعية ووفر للناس منبرا للمشاركة في عملية سن القوانين.

وتنتهج الصين مسار حكم القانون الاشتراكي ذي الخصائص الصينية. وتسعى الصين إلى تحقيق تقدم منسق في الحوكمة القائمة على القانون، وممارسة سلطة الدولة على أساس القانون، والإدارة الحكومية القائمة على القانون، وتجسيد سيادة القانون في البلد والحكومة والمجتمع، مركزة في ذلك على حماية وتعزيز العدالة الاجتماعية والعدل. وقد عززت الصين احترام حقوق الإنسان وحمايتها في جميع مراحل عملية التشريع والإنفاذ وإقامة العدل ومراعاة القانون. ومنذ عام 2018، أقرت الصين تعديلات دستورية، وسنت 50 قانونا جديدا منها القانون المدني، وقانون حماية المعلومات الشخصية، وقانون الإصلاحات المجتمعية،

وقانون المعونة القضائية، والقانون المتعلق بإيجاد بيئة خالية من العوائق، وعدلت 113 قانونا منها القانون الجنائي وقانون حماية القصر وقانون منع جنوح الأحداث. وفي عام 2023، عُدل قانون التشريعات لكي ينص على أن التشريعات يجب أن تُعنى باحترام وحماية حقوق الإنسان، وصون وتعزيز العدالة الاجتماعية والعدل. وقد اتخذت الصين تدابير إصلاح إضافية بغية إنشاء نظام إجراءات جنائية يتمحور حول المحاكمات القضائية، وهي تطبق بصرامة مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني وقرينة البراءة.

• **تحظى حقوق ومصالح المجموعات المحددة بحماية فعالة** - تُعمل الصين المساواة بين جميع المجموعات الإثنية، وتحرص على كونها سادة البلد ومشاركتها في إدارة شؤون الدولة وضمان صون حقوقها ومصالحها المشروعة. وجميع الأقليات الإثنية، البالغ عددها 55 أقلية، ممثلة في المؤتمر الشعبي الوطني وفي المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني. ويضم المؤتمر الشعبي الوطني الرابع عشر 442 نائبا من الأقليات الإثنية، في حين تضم اللجنة الوطنية التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي الصيني الرابع عشر 243 عضوا من الأقليات الإثنية. وقد طرأ تحسن كبير على مستويات معيشة الأقليات الإثنية وفي المناطق التي تضم أعدادا كبيرة من الأقليات الإثنية. وانتُشل من الفقر في مناطق الأقليات الإثنية ما مجموعه 31,21 مليون نسمة ممن كانوا يعيشون تحت خط الفقر الحالي، وحققوا مستوى متوسطا من الرخاء. وتحترم الصين وتحمي حق الأقليات الإثنية في تعلم واستخدام لغاتها شفاهة وكتابة. ولقد قطعت الصين أشواطاً غير مسبوقة في جعل التعليم متاحاً للجميع في مناطق الأقليات الإثنية. فبحلول نهاية عام 2021، بلغ عدد طلاب الأقليات الإثنية الذين تلقوا التعليم قبل المدرسي 5,22 ملايين طفل، وبلغ عدد من تلقى منهم التعليم الإلزامي 19,57 مليون طالب، وعدد من تلقى منهم التعليم الثانوي 4,28 ملايين طالب، وعدد من تلقى منهم التعليم العالي 5 ملايين طالب. وتغزو النسب التي تمثلها هذه الأرقام جميعها النسبة المئوية للأقليات الإثنية من مجموع السكان.

وتلتزم الصين بالسياسة الوطنية الأساسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتحمي الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة. وقد أصدرت الصين المخطط العام للنهوض بالمرأة في الصين (للفترة 2021-2030) وتعكف على تنفيذه، وعدلت قانون حماية حقوق ومصالح المرأة في عام 2022 لتوفير دعم قانوني أكثر متانة للنهوض الشامل بالمرأة. وللسنة السابعة على التوالي، تجاوز عدد الطالبات عدد الطلاب في المدارس الثانوية، والكلية المتوسطة، والتعليم الجامعي، والدراسات العليا. وجرى صياغة المخطط العام للنهوض بالأطفال الصينيين (2021-2030) ووضعها موضع التنفيذ لزيادة حماية حقوق القصر ومصالحهم المشروعة، ولتوفير بيئة أفضل لنمائهم. وتتصدى الصين بشكل استباقي لشيخوخة السكان، وتحمي حق كبار السن في الحصول على المساعدة المادية والدعم وخدمات التمريض وفقاً للقانون. فقد بُني في جميع أنحاء البلد ما يفوق مجموعه 360 000 معهداً ومرفقاً من المعاهد والمرافق التي تقدم خدمات رعاية كبار السن. وتتفد الصين حالياً خطة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بهم خلال الخطة الخمسية الرابعة عشرة. وتعمل الصين باستمرار على حماية حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة بسبل قانونية. وقد أنشأت الصين 2 869 وكالة متخصصة معنية بتنسيق المعونة القضائية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، و 2 633 محطة عمل تُقدّم فيها المعونة القضائية لهم. وفي عام 2022، تلقى 8,567 ملايين شخص من ذوي الإعاقة خدمات إعادة التأهيل واستفاد 1,648 مليون شخص من خدمات التكيف مع استخدام الأجهزة المعينة. وتولي الصين أيضاً أهمية كبرى للأنشطة الثقافية والرياضية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد

حصد الرياضيون الصينيون من ذوي الإعاقة أكبر عدد من الميداليات الذهبية وتصدروا قائمة الميداليات لخمس مرات متتالية خلال الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتكللت استضافة الصين للألعاب الأولمبية الشتوية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيجين في عام 2022 بنجاح باهر.

• **تبادلت الصين الآراء وتعاونت بشكل مثمر في مجال حقوق الإنسان** - لقد طرحت الصين مبادرة الأمن العالمي، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الحضارة العالمية. وتدعو الصين إلى حماية حقوق الإنسان بالأمن، وتعزيز حقوق الإنسان بالتنمية، والنهوض بحقوق الإنسان بالتعاون. وقد أسهمت الصين برؤاها الثاقبة وقدمت إسهامات صينية في دفع عجلة حضارة حقوق الإنسان إلى الأمام. وقدمت الصين مشاريع قرارات في مجلس حقوق الإنسان وعملت على اعتمادها، منها مشاريع القرارات المعنونة "إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان"، و "تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان"، و "الأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان"، و "تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة في التعافي من جائحة كوفيد-19". وأدلت الصين ببيانات مشتركة باسم البلدان النامية في مناسبات متعددة، وعقدت مناسبات جانبية مع بلدان نامية أخرى في مجلس حقوق الإنسان، جرت خلالها الدعوة إلى احترام حق جميع البلدان في اختيار مسارها الخاص لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتعبير عن رفض تسييس حقوق الإنسان أو ازدواجية المعايير بشأن قضايا حقوق الإنسان، والدعوة إلى الحوار البناء والتعاون في مجال حقوق الإنسان، وإعلاء الإنصاف والعدالة الدوليين.

وفي أيار/مايو 2022، استقبلت الصين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك ميشيل باشيليت في إطار زيارة قامت بها. وتبادلت الصين الآراء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعاونت معها. ومنذ عام 2022، شاركت الصين في استعراضات لتنفيذها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقدمت الصين بيانات مفصلة إلى هيئات المعاهدات المعنية واستشهدت أمامها بحالات محددة لتوضيح الكيفية التي وفّت بها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات.

وعملت الصين، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، مع أكثر من 30 دولة ومنظمة إقليمية في إطار الحوار والتشاور في مجال حقوق الإنسان. واستضافت الصين عدة مناسبات دولية رامية إلى تعزيز عمليات تبادل الآراء بشأن حقوق الإنسان، منها منتدى بيجين لحقوق الإنسان ومنتدى حقوق الإنسان فيما بين بلدان الجنوب. وفي حزيران/يونيه 2023، بمناسبة الذكرى الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، استضاف المكتب الإعلامي لمجلس الدولة، ووزارة الشؤون الخارجية، والوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي منتدى الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. وحضر هذه المناسبة أكثر من 300 مشارك من حوالي 100 بلد ومنظمة دولية أو إقليمية، منها الأمم المتحدة، وأجروا مناقشات متعمقة بشأن سبل جعل الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان أكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً للجميع.

وحققت الصين إنجازات مرموقة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأصبح تطلع الشعب الصيني إلى حياة أفضل أقوى من أي وقت مضى. والمهمة الرئيسية للصين في هذه المرحلة هي دفع عجلة النهضة العظيمة للأمة الصينية إلى الأمام على جميع الجبهات من خلال انتهاج مسار صيني نحو التحديث. والتحديث الصيني النمط هو جلب عدد هائل من السكان إلى الحداثة، وتحقيق الرخاء المشترك للجميع، والتقدم المادي والثقافي والأخلاقي، والوئام بين البشرية والطبيعة،

والتنمية السلمية. وستواصل الصين تعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الشاملة للناس ودون عوائق في إطار عملية دفع عجلة التحديث الصيني. وفي هذا الصدد، تعرب الحكومة الصينية عن استعدادها لتقديم التعهدات والالتزامات الرسمية التالية:

• **ستواصل الصين حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها حماية كاملة -**

وسنواصل تطبيق فلسفة إنمائية متمركزة حول البشر، وحماية المصالح الأساسية للناس، وتحسين رفاههم، والعمل بلا كلل لضمان أن تكون التنمية لفائدة الشعب وبأيدي الشعب ولضمان أن يتشاطر الشعب ثمارها. وسنبلي بلاء أحسن في مجال السهر على أن يجني شعبنا كافة ثمار التحديث بشكل منصف. وسنحسن نظام الخدمات العامة الأساسية سعياً إلى الارتقاء بمعايير الخدمات العامة، وجعل الخدمات العامة أكثر توازناً وأيسر منالاً، وتحقيق تقدم ملموس في تعزيز الرخاء المشترك. وسنسرّع الخطى نحو بناء نظام تعليمي عالي الجودة، ودفع النهوض الشامل بالطلاب، وتعزيز العدالة في التعليم. وسننفذ استراتيجية 'العمالة أولاً'، وسنبذل جهوداً حثيثة لتنفيذ سياسة 'العمالة أولاً'، وسنعمل على تحسين الآليات ذات الصلة لتشجيع العمالة العالية الجودة والعمالة الكاملة. وسنحسن نظام الضمان الاجتماعي، كما سنواصل تحسين نظام الضمان الاجتماعي المتعدد المستويات الذي يغطي جميع السكان في المناطق الحضرية والريفية وسنسرّع على أن يكون عادلاً وموحداً وموثوقاً به ومنظماً بصورة جيدة ومستداماً. وسنمضي قدماً بمبادرة "الصين التي تنعم بالصحة"، وسنولي أولوية استراتيجية لضمان تمتع الشعب بالصحة وسنحسن السياسات المتعلقة بتعزيز الصحة العامة.

• **ستواصل الصين ضمان الحقوق المدنية والسياسية لشعبها بشكل فعال -** وسنواصل تعزيز

الديمقراطية الشعبية المتكاملة العمليات، وتحسين نظام المؤسسات التي يدير الشعب من خلالها البلد، وتشجيع مشاركة الشعب في الشؤون السياسية بصورة منظمة، وضمان قدرته على المشاركة في انتخابات ومشاورات وعمليات صنع قرار وإدارة ورقابة ديمقراطية وفقاً للقانون. وسنعمل بنشاط على تطوير الديمقراطية على مستوى القواعد الشعبية. وسنواصل المضي قدماً بالإصلاح في مجال سيادة القانون بغية تعزيز الحماية القانونية لحقوق الإنسان، وتحسين المؤسسات القانونية ذات الصلة. وسنكفل إقامة العدل بصرامة ونزاهة، وسنجري إصلاحاً عميقاً شاملاً للنظام القضائي، وسننفذ نظام المساءلة القضائية تنفيذاً كاملاً أميناً. وسنستحدث نظاماً قضائياً اشتراكياً يكون محايداً وفعالاً وموثوقاً به، وسنسهر على أن يشعر الناس بأن العدالة قد تحققت في كل قضية يبت فيها القضاء. وسنعزز الإشراف القانوني التي تمارسه هيئات الادعاء وسنحسن نظام التقاضي من أجل المصلحة العامة. وسنستحدث نظاماً حديثاً للخدمات القانونية العامة يشمل كلا من سكان الحضر والريف، وسننفذ أنشطة مكثفة لزيادة الوعي العام بسيادة القانون.

• **ستعزز الصين حماية حقوق ومصالح المجموعات المعينة على قدم المساواة وستقدم لها**

**مساعدة إضافية -** سنقوم بإعمال وتحسين نظام الحكم الذاتي في المناطق التي تقطنها مجموعات إثنية، وسنعزز الوحدة والتقدم فيما يتعلق بجميع المجموعات الإثنية وعلى جميع الجبهات. وسنظل ملتزمين بالسياسة الوطنية الأساسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وسنقوم بحماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال. وسنحسن أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وسنشجع التطوير الشامل للبرامج ذات الصلة. وسنتبع استراتيجية

وطنية قائمة على المبادرة تجاوبا مع شيخوخة السكان، وسنعرز برامج وخدمات رعاية كبار السن، وسنقدم خدمات أفضل لكبار السن المحرومين من دعم أسري. وسنحرص على أن تكون الرعاية الأساسية لكبار السن متاحة لجميع السكان المسنين.

• **ستواصل الصين القيام بدور نشط في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان** - ستواصل الصين التمسك بالتعددية الحقيقية، والمشاركة في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والسعي جاهدة إلى تحقيق مزيد من الإنصاف والعدالة والعقل والشمولية في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وستواصل التمسك والاعتزاز بالقيم الإنسانية المشتركة المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية. وسنواصل تشجيع معاملة جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة وتنفيذ مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التمييز في مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وسنواصل تشجيع الحوار البناء والتعاون بشأن حقوق الإنسان بين جميع الأطراف. وسنفي بالتزاماتنا الدولية وسننجز التزاماتنا بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي الصين طرف فيها. وسنواصل بطريقة مسؤولة تقديم تقارير دورية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان المعنية عن تنفيذ المعاهدات ذات الصلة وإجراء حوار بناء معها. وسنشارك بنشاط في استعراضات تنفيذنا لمعاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة وفي الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وستلقى التوصيات المعقولة القابلة للتطبيق منا القبول وسنقوم بتنفيذها وفقا لظروفنا الوطنية. وسنواصل إجراء حوارات ومشاورات بشأن حقوق الإنسان مع البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وسنقوم بأنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع البلدان الأخرى.

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبرى لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تتمسك بمبدأ وضع الناس في المقام الأول وتلتزم بانتهاج مسار للنهوض بحقوق الإنسان ينسجم مع روح العصر ويناسب ظروفها الوطنية. وبينما تسير الصين قدما بقضيتها في مجال حقوق الإنسان، فإنها ستواصل المشاركة بنشاط في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وتبادل الآراء والتعاون مع البلدان الأخرى بصورة مكثفة في مجال حقوق الإنسان، والمساهمة في التقدم العالمي في مجال حقوق الإنسان وبناء مجتمع إنساني ذي مصير مشترك.